

چکیده‌های مقالات

۱. چکیده عربی

۲. چکیده انگلیسی

أسس، قدرات وقيود الاقتصاد الإسلامي كعلم أصيل

عطاء الله رفيعي آتاني*

الخلاصة

هناك نهجان للتعرف على كيفية أسلمة علم الاقتصاد. على أساس النهج الأول يعرف الاقتصاد الإسلامي علما يتلقى إصالتها المعرفية من "المصادر الموثوقة المعرفة في الإسلام". أما على أساس النهج الثاني يبنى الإسلام بوصفه "نظاما من القيم، والمعتقدات، والقيم، والأعراف والعادات والتقاليد والخبرات المتراكمة من حياة المسلمين"، مجتمعا مسلما يسوق الباحث الاقتصادي إلى بيئة إسلامية حيث يبذل البحوث الاقتصادية إلى بحوث اصطناعية أنشئت في ضوء تلك البيئة الإسلامية، ونتيجة لذلك، وصف الواقع الاقتصادي لمثل هذا المجتمع يأخذ التابع "الإسلامي". تظهر هذه المقالة قدرات النهج الثاني وقيودها علما بأن الشهيد الصدر يعتقد أيضا امكانية تحقيق "الاقتصاد الإسلامي"، في مثل هذا الإطار. تعرض المقالة بداية أثر الثقافة على الإطار النظري للاقتصاد الحديث و على المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد. ولتحقيق هذا الغرض، تحاول المقالة تسليط الضوء على تأثير الاختلافات الثقافية على الاقتصاد من بعدين، البعد الاول هو عن طريق التعرف على الفاعل أو العالم الاقتصادي والبعد الثاني هو عن طريق التعرف على الموضوع أو الإنسان والمجتمع. هناك نظرات مختلفه في هذا المجال لكن وفقا لنظرة من النظرات، شدة التفاوت بين المجتمع والثقافة الإسلامية والمجتمع والثقافة المفترضة لعلم الاقتصاد التقليدية تسبب تأسيس علما مختلفا في المجتمع الإسلامي. تتناول هذه المقالة أسباب هذه النظرة و نتائجها.

الكلمات الأساسية: الثقافة، علم الاقتصاد، المؤسسة، المدرسة الكلاسيكية الجديدة، الاقتصاد الإسلامي، العلم الإصيل، علم اجتماع المعرفة، المنهجية.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): E11, B52, E13, A14, Z12.

*. عضو لجنة التدريس بجامعة علم و صنعت إيران.

مفهوم الانضباط فى الاقتصاد الإسلامى

عبدالحميد معرفى محمدى*

الخلاصة

الاقتصاد السياسى الكلاسيكى كعلم الحديث، قد تتأثر كثيرا من الميتافيزيقيا فى العصر الحديث. تتشكل العلوم على أساس تفسير خاص من النظام العالمى السائد فى إطار الميتافيزيقا الحالى. منذ البداية، كما يرتبط الاقتصاد ارتباطا وثيقا بمفهوم معين من النظام (النظام الطبيعى) تشكل علم الاقتصاد فى إطار نظام مؤسسى خاص. هذا المفهوم المعين من الانضباط، تحقق منهجية محددة و أنطولوجيا خاصة للاقتصاد السياسى الكلاسيكى التى تميزت عن غيرها حيث يمكن فصلها من سائر المجالات كالسياسة والأخلاق والدين، حتى أصبح الإقتصاد السياسى علما مستقلا التى لها نظام مؤسسى خاص. متزامنا مع تحول الإقتصاد السياسى إلى الإقتصاد الكلاسيكى الجديد، قدم علم الإقتصاد تفسيراً حديثاً من الإنضباط التى كان مدعوما بسوبجكتيفيسم (الذاتانية). بدأت هذه الدورة مع نقد لنظرية القيمة فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى وقدمت مفهوماً جديداً للنظام الرياضى عندما فقدت علاقاتها مع المؤسسات. النظام الطبيعى كان نظاماً كلياً ومتبلورة فى المؤسسات التاريخية التى كانت مستقلة عنها وكان اكتشاف القواعد القائمة فى هذا النظام تعد مهمة للخبير الاقتصادى، ولكن النظام الرياضى تعتبر مصنوعاً من عقل الإقتصاديين. لذلك، يمكننا القول أن تطور الاقتصاد يتطلب تعريفاً واضحاً لإنضباط الاقتصاد العالمى. فى هذه الورقة، وفقاً للإنضباط الحالى فى الاقتصاد تناول هذا السؤال "لو اردنا أن نستخدم إطار الإقتصاد الكلاسيكى الجديد لإنشاء النموذج الإقتصاد الإسلامى، علينا أن نفترض أى مفهوم من الإنضباط؟ هل الأمر بالضرورة يتطلب الافتراضات القيمة فى الاقتصاد الكلاسيكى الحديث؟ الكلمات الأساسية: الإقتصاد الإسلامى، الإقتصاد الكلاسيكى الجديد، الإنضباط الرياضى، المؤسسات، الإنضباط الطبيعى.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): B15، B00، C00، C60، Z12.

تحليل فقهيه و الماليه الأوراق التي المحميه من التضخم على اساس عقد الاجاره

سيدعباس موسويان* مجتبي كاوند**
رضا ميرزاخاني*** سيد اميرحسين اعتصامي****

الخلاصة

احدى الادوات الماليه التي تستخدم اليوم فى الاسواق الماليه هى الاوراق المحميه من التضخم او الاوراق بالعائدات المتغيره. العائدات التي تنشئ عن هذه الاوراق ترتبط بنسبه التضخم اضافته الى نسبته الفائده الحقيقي. هذا الموضوع يضيف الى جاذبيه الاستثمار فى هذه الاوراق. ايران كبلد حيث يبلغ نسبه التضخم اعلى من المتوسط العالمى تستطيع ان تستخدم هذه الاوراق للتمويل.

نحن فى هذا البحث نريد الاجابه على هذه الاسئله باسلوب التحليلي: هل المبادئ الفقيهيه يجوز امكانيه اصدار هذه الاوراق على اساس عقد الاجاره و العوده الامنه للتضخم؟ ماهى الحل لتصحيح هذه الاوراق بسبب عقود الاجاره؟

و اظهرت النتائج من هذا البحث ان امكانيه اصدار هذه الاوراق التي المحميه من التضخم على اساس عقد الاجاره. لتعديل العائدات يمكن الاستفادة من شروط ضمن العقد، على اساس معادله التسعير، او تعديل العقد على اساس نسبته التضخم فى الاقتصاد التي تنشئ عنها العاده المختلفه فى طوال الزمان نغنى على اساس معادله التضخم اضافته الى نسبه المئه المحدده.

الكلمات الأساسية: الاوراق الماليه بالعائدات المتغيره، العقد الاجاره، الاوراق المحميه من التضخم، نسبه التضخم.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): G 23 ، Z12.

*. أستاذ مساعد فى المعهد العالى للثقافه و الفكر الإسلامى.

** . طالب الدكتوراه فى الإدارة الماليه بجامعة الإمام الصادق.

*** . طالب الدكتوراه فى فقه الإقتصاد بجامعة الإمام الصادق.

**** . طالب الدكتوراه فى الإدارة العقود الدولى النفط و الغاز بجامعة الإمام الصادق.

تقييم ومقارنة صكوك الايجار والمشاركة من منظور تكاليف الوكالة

سيد محمد رضا سيد نوراني *

محمد علي مرادي **

الخلاصة

أحد العوامل الذي يمكن أن يكمن وراء تطوير النظام المالي الإسلامي، هو خلق صفات جذابة في الأدوات المالية ليكون بديلا جامعا للأدوات المالية التقليدية. تخفيض تكلفة الوكالة للأدوات المالية الإسلامية مقارنة مع الأدوات الربوية شرط ضروري لتطوير الأدوات المالية الإسلامية ولجاذبيتها. ارتفع في السنوات الأخيرة استخدام نظرية الوكالة كفرع من نظرية اللعبة في تحليل هيكل رأس المال في العقود المالية بشكل حاد. المعلومات غير المتماثلة والخطر الأخلاقي في العقود المالية تمثل أهم قضية التي تسببت لعدم الجاذبية في بعض العقود المالية. هذه المقالة، على أساس التحليل النظري للنموذج الرياضي وبالاعتماد على نظرية اللعبة ونظرية الوكالة، وبعد مقارنة بين صكوك الإيجار والمشاركة من منظور تكاليف الوكالة، تحاول لإجابة هذا السؤال: "هل في صكوك الإيجار تكاليف الوكالة أقل أم في صكوك المشاركة؟". أظهرت النتائج أن المنشئ في عملية التمويل غير مبال بين طرق مختلفة للتمويل لكن المستثمر يفضل صكوك الإيجار على المشاركة، لأن تكاليف الوكالة فيها أقل. وأظهرت النتائج أيضا أن للمعلومات غير المتماثلة تأثير سلبي أكبر على صكوك المشاركة بالنسبة إلى صكوك الإيجار. الكلمات الأساسية: نظرية اللعب، نظرية الوكالة، المعلومات غير المتماثلة، التوازن الكامل في اللعبة، صكوك.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): C70,G32,G30

١٨٤

فصلنامه علمی پژوهشی اقتصاد اسلامی

*. عضو لجنة التدريس بجامعة علامه طباطبائي في كلية الاقتصاد.

** . طالب الدكتوراه في اقتصاد النفط والغاز بجامعة علامه طباطبائي.

دراسة المستقبليات فقهيًا و أحكامها و الآثار المرتبة عليها بناءً على فقه الإمامية

غلامعلي معصومي نيا*

ميثم فدايي واحد**

ميثم فدايي واحد***

الخلاصة

تحتل دراسة المشتقات الفقهية خاصة المستقبليات المطبقة في سوق رأس المال في بلدنا مكانة مهمة جداً في الاسواق المالية الإسلامية. تنطلق أهمية المستقبليات من أن لهذا النوع من العقود ماهية حديثة. تقوم هذه المقالة بدراسة المستقبليات فقهيًا و أحكامها و آثارها. تظهر النتائج الحاصلة من الدراسة أن المستقبليات هي من مصاديق التعهد مقابل التعهد لقيام بالبيع النقدي في المستقبل، إذ أن الطرفين يتفقان في الوقت الحاضر للتعهد على القيام بالبيع النقدي، و البيع النقدي يتم في الموعد المحدد. أما فيما يخص بدفع حساب الوديعة أيضاً يمكن القول أنه من مصاديق شروط ضمن العقد للعقد الأول إذ يتفق الطرفان من أجل ضمان العقد أولاً على أن يودعا مبلغاً من المال لدى مركز تبادل المعلومات (clearinghouse) و ثانياً أن يتوازن و يتعادل حساب الوديعة هذا بالتناسب مع تقلبات الاسواق الآجلة و أن لا يخسر أحد الطرفين في حال نكول الآخر.

تدرس المقالة أيضاً الماهية الفقهية للتسوية النقدية في الموعد و قبل الموعد إذ أن التسوية النقدية قبل حلول الموعد تُعدّ من مصاديق انتقال التعهد حيث لا تنافي للأصول المالية الإسلامية و لا إشكال أيضاً في التسوية في الموعد لعدم منافاتها لقاعدة لا ضرر الفقهية و سائر القواعد الإسلامية، كما تدرس المقالة أيضاً أنواع الممتلكات الأساسية للمستقبلات استعانة بخصائص و سمات المبيع، حيث أنه لا إشكال في مستقبلات السلع و الأسهم و العملات ولكن يقع الإشكال على مستقبلات التي تتعقد على مؤشر الأسهم.

الكلمات الأساسية: المستقبلات، تعديل حساب الوديعة، التسوية النقدية، الأصول الداعمة.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): G32.

*. عضو لجنة التدريس بجامعة خوارزمي في طهران.

**. طالب الدكتوراه في الادارة المالية بجامعة علامة طباطبائي.

***. ماجستير في إدارة الأعمال بجامعة طهران - كلية فارابي.

عدم تماثل المعلومات في استثمار رأس المال المخاطر على أساس عقد المشاركة والمضاربة

مهناز حيدري*
پرستو محمدی**

الخلاصة

أحد التحديات الرئيسية في عملية الاستثمار المخاطر، هو التعاقد بين المستثمر المخاطر والشركة المبتكرة. هذا التحدي هو نتيجة لمستقبل لا يمكن التنبؤ به من الشراكة، كما هو نتيجة لصعوبة تقييم أصول الشركة المبتكرة والتباين في المعلومات بين المشاركين. لذلك أنشئت استراتيجيات وقائية وأساليب متنوعة لإنشاء العقد التي تستخدم للحد من تحديات المستقبل. ومن العقود الإسلامية، المضاربة والمشاركة هما الأكثر مماثلة لتبيين التفاعل بين المستثمرين المخاطرين ورجال الأعمال. الاستثمار المخاطر الإسلامي حسب نوع العقد الذي عليه يعقد الاستثمار، لها تأثيرات مختلفة على تفاعلات المستثمر ورجل الأعمال. من الأهداف المنشودة لهذه المقالة التناول لمثل هذه التأثيرات بهدف تعيين نوع العقد الإسلامي وكيفية الحلول المتصورة في إطار هذين العقدين. وتبين الدراسة أن عقد المشاركة (أو الشركة) لها قدرات أكثر لمواجهة مشكلة الوكالة بسبب إمكانية لفسخ العقد وضمن رأس المال في حالة الخسارة ووجود مدة محددة للعقد.

الكلمات الأساسية: الاستثمار المخاطر، عقد الشركة، عقد المضاربة، عدم تماثل المعلومات، الوكالة.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): D86، D82، G24.

*. طالب الدكتوراه في الهندسة الميكانيكية بجامعة تربيت مدرس.

** . استاذ مساعد في كلية هندسة الصناعات و النظم بجامعة تربيت مدرس.